

DARK POLITICS

إرث دور الإنعقاد
الماضي

يعقد خيارات رئيس
الوزراء المقبلة

DARK POLITICS



إرث دور الإنعقاد الماضي يعقد خيارات رئيس الوزراء المقبلة

بدأت عجلة الحياة السياسية في الكويت بالدوران مع قرب انتهاء فترة الإجازة البرلمانية، فعلى صعيد المعسكر الحكومي بدأ رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد خطوات متأخرة في تفقد المشاريع التنموية الجاري تنفيذها، والإعلان عن المستقبلية منها، فيما عادت لهجة التصعيد النيابي ضد الحكومة ورئيسها ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستحضرة بذلك أحداث دور الانعقاد الأول بكل ما

DARK POLITICS

ففي حال استقالة الحكومة مجتمعة، أي أعضائها ورئيسها، وإعادة تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل الوزارة الجديدة، فهو بذلك يفتح باب إعادة تقديم الاستجابات له مجدداً في بداية دور الانعقاد القادم بكل ما ستحملة تلك المرحلة من تصعيد سياسي وإعلامي جديد ضده، وبالتوازي، فإن الاستقالة والعودة ستثير أزمة تشريعية ودستورية، فهل قرار مجلس الأمة بالموافقة على طلب تأجيل الاستجابات في دور الانعقاد السابق سيبقى قائماً؟ أم سينتفي حكمه وأثره بعد استقالة رئيس الحكومة؟ كون قرار المجلس كان بناء على طلب من رئيس حكومة انتهت دستورياً. هذا الجانب يتطلب بحثاً دستورياً مبكراً لتجاوز أي تصعيد في بداية دور الانعقاد المقبل.

أما في حال استمرار رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزراء فقط، فإن ذلك سيوفر له استمراراً للغطاء التشريعي بتأجيل الاستجابات إلى نهاية دور الانعقاد الثاني، ويجنبه تقديم استجابات جديدة لا سيما وأن القائمة حالياً تحمل أغلب المواضيع العامة، فأى مسائل جديدة لن تضيف جديداً ما لم يحدث تطور خلال الفترة القادمة.

الإجازة البرلمانية

يعني تحقيق الاستقرار والتعاون مع السلطة التشريعية، فالأزمة المرحلة من دور الانعقاد الماضي تتمثل في الاستجابات المؤجلة لرئيس الوزراء.

والجدير بالذكر أن جدول أعمال المجلس يتضمن عشرة استجابات، نصفهم موجه لرئيس الوزراء، بالإضافة إلى استجابات كل من، وزير الصحة د. باسل الصباح، وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون مجلس الوزراء د. أحمد الناصر الصباح، وزير الداخلية ثامر العلي الصباح، وأخيراً وزير الدولة للشؤون البلدية ووزير الدولة للشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح.

مواجهة الاستجابات

تأجيل مواجهة استجابات سمو الرئيس إلى أجل يمتد إلى نهاية دور الانعقاد الثاني، وخلق حالة جديدة في التعامل معها بعيدة عن الأطر الدستورية المتعارف عليها، حقق لرئيس الوزراء هدف البقاء والاستمرار وتجاوز أزمة كتاب عدم التعاون، وأدى بالتبعية لعدم مناقشة استجابات الوزراء بحجة «لا جلسات إلا بصعود الرئيس المنصة»، ولكنها في المقابل خلقت أزمة جديدة بدأت تلوح في الأفق مع قرب دور الانعقاد الثاني.

DARK POLITICS

فكتب مغردا «أحسنت الأمة اختيارها للأغلبية، وبرّت الأغلبية بقسمها باحترام الدستور بقرارها، إما يعتلي رئيس الوزراء منصة الاستجواب ويسترد المجلس الدستور والمادة ١٠٠ منه، أو لن تكون هناك جلسة. وبهذا الموقف الدستوري الثابت للأغلبية لا مكان للمحاولات البائسة لحماية رئيس الوزراء من منصة الاستجواب.» تاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢١.

المشهد القادم

هذه الصورة العامة للمشهد الحالي والمتوقع في الفترة القادمة، تفرض على رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد البحث عن الإجابات السابقة أولا، وإعادة ترتيب البيت الحكومي من الداخل ثانيا، ويسبق كل هذا، تغيير نهجه في التعامل مع الملفات والقضايا، فأما قرارات حازمة أو استسلام عاجز.

قاربت الإجازة البرلمانية على الانتهاء، وكل الملفات العالقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ظلت في مكانها تراوح، وسيرث دور الانعقاد الثاني قضايا الأول، السياسية والتشريعية والتنفيذية، ورغم التفاؤل الذي أبداه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مؤخرا، فإن الواقع يخالف الأمان، فأولى متطلبات حلحلة القضايا هي القدرة على اتخاذ القرار بتجرد من أي اعتبارات سياسية أو نيابية، والجدية في فتح الملفات وانجازها، ومحاسبة الوزراء قبل القياديين.

الأغلبية النيابية

وأخيرا وليس آخرا، فإن غالبية النواب رفعوا شعار «لا جلسات الا بصعود الرئيس» بصورة حادة تجعل من التراجع عن هذا المبدأ بمثابة انتحار سياسي لا سيما بعد التجيش الإعلامي والسياسي في دور الانعقاد الماضي، الأمر الذي يضعهم في موقع يفرض عليهم الإجابة المباشرة والصريحة على تساؤل من شأنه تغيير موازين العلاقة بين السلطتين.. هل المبدأ لا يزال قائما؟

يبدو أن رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون استشعر مبكرا أن هناك توجهها للتراجع عن هذا المبدأ



تقرير صادر من شركة Dark Politics للاستشارات السياسية والإعلامية.
لمزيد من المعلومات والتواصل: hello@darkpolitics.net

Twitter: @DarkPolitics | @DPFactCheck

Instagram: @DPFactCheck